ضد العولمة وحرية التجارة، من يفوز؟

*بقلم رئيس التحرير

-١-

لقد اعتقد الاقتصاديون لأمد طويل، أن مكاسب التجارة بين الدول (وتشمل أسعاراً أقل ومستوى معيشة أعلى) تفوق تكلفتها (ومن بينها مخاطر التخلص من العمالة فى الصناعات المنافسة). فى الآونة الأخيرة – مع ذلك – هيمنت عندما بَزَغَتْ تباشير الدعوة "للعولمة" أوائل التسعينيات من القرن الفائت وُوُجِهت بموقفين مختلفين قليلا: الرفض الحاد باعتبارها تتويجاً لانتصار الرأسمالية، وهيمنة الشركات متعدية الجنسية، وتجسيداً لنفوذ الإمبريالية على الاقتصاد العالمى، أو– من ناحية أخرى– اعتبارها تحدياً، لكنها تحمل فرصاً للاستفادة من الانفتاح والتقدم التكنولوجى والمنافسة. مع انقضاء ربع قرن خفتت الأصوات المتشككة، وتفاوتت حظوظ الاقتصادات التى انخرطت فى ركاب العولمة. على المناقشة والحوار الخسائر المتمثلة فى فقدان الوظائف بأعداد كبيرة فى قطاع الصناعة الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١١. وفى غمار الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية، هاجم كل من السيدان دونالد ترامب وبيرنى ساندرز اتفاقيات التجارة بزعم آثارها الكارثية على أمريكا، وخاصة الطبقة المتوسطة، ولأن التجارة مع الصين والدول منخفضة الدخل تضر بالأمريكيين بحرمانهم من الوظائف ذات الأجور الجيدة (Rothwell).

خلال الحملة الانتخابية استخدم السيد ترامب التجارة الخارجية "كمانع صواعق" فى دفاعه المفترض عن الطبقة المتوسطة الأمريكية المحاصرة. وكما يرى Roach لم يكن هذا تكتيكاً غير معتاد من جانب المرشحين على طرفى الساحة السياسية. ولكن ما هو غير معتاد أن ترامب لم يخفف من لهجته ضد التجارة " الحرة " منذ فوزه بالرئاسة. بل – على العكس – قام بالتصعيد، وأطلق عدة تهديدات، مما يمكن أن يتحول إلى حرب تجارية عالمية تؤدى إلى تبعات كارثية على

* أستاذ الاقتصاد، ووزير التخطيط الأسبق.

الولايات المتحدة وعلى العالم بأسره. لقد أوضح الرئيس الأمريكى بجلاء، أنه سيطلب فوراً انسحاب بلاده من الشراكة الباسيفيكية استناداً إلى النقد المُوَجَّه للاتفاقيات التجارية الأمريكية (Roach). وفى رسالته المتكررة للعمال الأمريكيين عبر ترامب عن رؤية صدامية إذ قال: "لقد جرت خيانتكم من جانب النخبة المفتونة بالعولمة والتعددية .... وأن المشكلات تكمن فى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA والشراكة مع مجموعة الباسيفيكTPP، ومنظمة التجارة الدوليةWTO، فهى ليست الحل لجمود الأجور والبطالة، وهى اغتصاب متواصل لبلادنا". ويرجع الهجوم الواسع النطاق على اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف إلى إصرار ترامب ومعاونيه على أنها تلحق أشد الضرر بالشركات الأمريكية، وتحابى المصدرين الكبار مثل الصين، وأنها تشجع على هجرة فرص العمل إلى دول أخرى.(Kucik)

ولا يبدو أن الهجوم على العولمة وحرية التجارة سيقتصر على الإدارة الأمريكية وحدها، بل سيتجاوزها إلى قادة أوروبيين محتملين. ففى استهدافها لما اعتبرته السبب الجذرى وراء تراجع فرنسا، أكدت المرشحة للرئاسة الفرنسية Marine Le Pen أنها العولمة الاقتصادية. فقط من خلال حصار موجة العولمة، واستعادة السلطة والقيم الفرنسية، يمكن إيقاف التراجع الفرنسى. "لقد اختار قادتنا العولمة التى أرادوا لها أن تكون شيئاً بديعاً، ولكنها تحولت لتصبح شيئاً مفزعا" (politico) .

-٢-

قد يرى البعض أنه فيما وراء الفوضى والضجيج الذى تحدثه خطب الرئيس الأمريكى والإجراءات التى يتخذها، هناك منطق اقتصادى يحكم تراجع الإدارة الأمريكية عن العولمة. وفقاً لهذه النظرة كانت الولايات المتحدة مخدوعة فى تمكينها لصعود الصين، وأنه سيأتى يوم يندم فيه الأمريكيون على ذلك! من المهم إدراك أن جذور الحركة المعادية، والموقف ضد العولمة فى أمريكا، أكثر عمقاً من مجرد إحساس العمال المهمشين من ذوى الياقات الزرقاء. يعارض بعض الاقتصاديون اتفاقية الشركة الباسيفيكية التى تضم ١٢ دولة تستحوذ على ٤٠% من التجارة العالمية، على أساس الزعم بأنها أضرت بالعمال الأمريكيين. الواقع – كما سنبين لاحقاً – أن إسقاط الاتفاقية يفتح الباب أمام الصين للهيمنة الاقتصادية عبر الباسيفيك (Rogoff).

السياسة محل المناقشة هى الحمائية النيوليبرالية (الجديدة). هى محاولة تتصور – من ناحية – إمكانية إنقاذ فرص العمل المحلية، من خلال فرض ضرائب على السلع الأجنبية، والتأثير على أسعار الصرف، وتقييد تدفق العمالة الأجنبية، وخلق حوافز سلبية على الاستعانة بخبرات أجنبية. وتتضمن – من ناحية أخرى – تخفيف القيود على السياسة المالية. الحقيقة أنه – من وجهة نظر البعض – ليس هذا هو السبيل لمساعدة الطبقة العاملة. العوامل الاقتصادية وراء أوضاع هذه الفئات أكثر تعقيداً من "الدعاوى المُهَرْطِقة" حول تأثير الانفتاح التجارى والهجرة، ذلك أن التحدى الرئيسى يكمن فى التطور التكنولوجى والإنتاجية (Basu).

ينطوى منهج" الوطنية " الانغلاقى على مأزق، عندما يتبنى معتنقوه سياسة ترامب فى التجارة، حيث يهدف إلى إعطاء ميزة للمنتجين المحليين على حساب منافسيهم الخارجيين. فأعضاء الكونجرس الجمهوريون يحاولون البحث عن مخرج لتعويض الانخفاض فى ضرائب الدخل (وهى إحدى سياسات الجمهوريين التقليدية وفقاً لرؤية تساقط عوائد النمو)، عن طريق فرض ضرائب جمركية (بنسبة ٢٠%) تحقق ميزة الضريبة التنافسية على الواردات من السلع والخدمات، إلى جانب استبعاد الصادرات من الوعاء الضريبى، مما يوفر عائداً ملموساً للاقتصاد الأمريكى. يرى البعض أن تَحَقُّق هذه المكاسب يتوقف على عدم قيام الدول الأخرى بالمثل، وإلغاء الضرائب على دخل الشركات المنتجة للصادرات (keyu).

عند الإعلان عن التغير فى سياساتها التجارية، أوضحت إدارة ترامب أنها ربما تتجاهل بعض قواعد منظمة التجارة العالمية إذا تعارضت مع السيادة الأمريكية. ويرى الخبراء أن قرارات ترامب بالعمل خارج قواعد المنظمة العالمية، سوف يؤدى إلى سلسلة من ردود الأفعال، حيث تقوم الدول بفرض عقوبات وضرائب لحماية أسواقها، وعقاب الصناعات الأمريكية، وهو ما يقود فى النهاية إلى مرحلة من الحمائية الاقتصادية على العالم، ويُفَجِّرُ حرباً تجارية تؤدى إلى تعويق النشاط والنمو الاقتصادى العالمى(Paletta).

ينطلق الانغلاقيون (المتعصبون وطنياً) فى الولايات المتحدة وأوربا من الزعم بأن العولمة كانت لفائدة ولمصلحة النُخَبْ وأضرت العمال العاديين، وأنه على الحكومات أن تضع مصالح بلادها فى المقدمة، على غرار" أمريكا أولاً ". ويعنى هذا تفضيل المنتجين المحليين، وتقييد التدفق العالمى للسلع والأشخاص ورأس المال (وإن كان نادراً ما يشار إليه صراحة). ويبدو أن العالم قد دخل فى المرحلة الثالثة بعد مرحلتى بريتون وودز (١٩٤٥– ١٩٧٠) حيث تثبيت أسعار الصرف، ومرحلة الانتعاش فى الفترة (١٩٨٢ – ٢٠٠٧). وقد انتهت كل مرحلة بأزمة (الركود العالمى فى السبعينيات، والانهيار المالى بعد ٢٠٠٨). وقد تشهد المرحلة المقبلة من وجهة نظر البعض تقهقر العولمة لأول مرة منذ ١٩٤٥ (The Economist).

هذه الأيام – إذن – يقع اللوم على التجارة التى تتسبب فى إغلاق المصانع، وطرد العمال فى الدول المتقدمة. بينما فى الواقع يعود اختفاء الصناعات القديمة إلى ظهور تكنولوجيا جديدة ساعدت على تحسن الانتاجية، وزيادة ثروات المجتمع. بالإضافة إلى أن زيادة اللامساواة – سواء كانت حقيقية أو متوهمة– لها علاقة أيضاً بالتقدم الفنى، وليس بالتجارة فى حد ذاتها (Bildt) .

إذا كان لدى السيد ترامب أن الانسحاب من – أو إعادة النظر فى – اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف سيعود بالفائدة على العمال الأمريكيين، فإن هذه النظرة ساذجة. إن أزمة "حزام الصدأ" ومناطق مهملة أخرى فى أمريكا، لا يمكن إرجاعها إلى التجارة غير العادلة، أو قيام حكومات دول أخرى بالتلاعب بعملاتها. هناك عوامل وقوى أكبر تأثيراً فى الساحة الداخلية أثرت وتؤثر على نظم التعليم، وفروق الدخل، والحراك الاجتماعى، وركود الأجور لعدة عقود(Kucik) .

بينما يتكلم السيد ترامب عن بناء الجدران، وترتفع أصوات الأوروبيين المعادية للهجرة، تُقَدِّرُ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن تحتاج كل من الولايات المتحدة وأوربا لاستيعاب ٥٠ مليون مهاجر خلال نصف القرن القادم كى تحقق معدل نمو ٣% سنوياً. وبينما فَجَّرَ الرئيس الأمريكى سياسته التجارية كانت١١.٧ مليون فرصة عمل قد تولدت من خلال دعم التصدير فى ٢٠١٤. كما استفادت أمريكا كذلك من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فقد دعمت هذه الاستثمارات حوالى ٨.٥ مليون فرصة عمل أخرى. وهكذا فإن أكثر من ٢٠ مليون فرصة عمل أمريكية قد توفرت من وراء التصدير وتدفق الاستثمارات الأجنبية. وقد لا يتصور البعض أن الذى

سجل السبق فى الاستثمار فى الاقتصاد الأمريكى هى الصين (أكبر شريك تجارى لأمريكا) التى ضخت فى عام ٢٠١٦ حوالى ٤٦ بليون دولار. ومن وجهة نظر مختلفة على الطبقة الرأسمالية أن تدرك حقيقة أن الولايات المتحدة أكثر عولمة وارتباطاً بالاقتصاد العالمى مما يدرك البعض، وعليهم أن يفهموا أن نمو الاقتصادات فى آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا توفر فرصاً للقوة الناعمة للدبلوماسية الأمريكية، بل وتَعِدُ بفرص نمو للاقتصاد الأمريكى ذاته (Molavi) .

إذا كانت حجة المؤيدين للحمائية الجديدة تستند إلى أنها ستحسن وضع الميزان التجارى الأمريكى، بما يحفز الإنتاج المحلى والاستثمار والتشغيل، فربما يكون العكس هو الصحيح. إن بعض القطاعات والشركات، خاصة تلك المعتمدة بكثافة على الواردات، ستتحمل زيادة كبيرة فى أعبائها الضريبية التى سينقلونها للمستهلكين، بصفة خاصة من هم فى أدنى سلم الدخل. الواقع أن الشركاء التجاريين لأمريكا سينظرون إلى فرض ضرائب على صادراتهم باعتباره " إجراءاً حمائياً" ومالم ينتظروا إجراءات فض المنازعات من خلال منظمة التجارة العالمية، فقد يتخذون من جانبهم إجراءات إنتقامية، وستكون الحرب التجارية التى لا يحتاجها الاقتصاد العالمى بأية حال (keyu).

وفى هذا الصدد من الغريب أن تحاول أمريكا التحلل من قواعد منظمة التجارة العالمية. فمن ناحية كانت الولايات المتحدة هى من كتبت (وضعت) قوانين التجارة الدولية، ابتداءً من الجات وانتهاءً بمنظمة التجارة العالمية. كما قام المفاوضون الأمريكيون بوضع شروط الاتفاقيات التجارية. وعلى غير ما يزعم السيد ترامب من أن اتفاقيات التجارة تفرض القيود، تظل الولايات المتحدة هى أكثر دول العالم استخداماً للقيود غير الضريبية/ الكمية لحماية إنتاجها المحلى، كما أنها تنفق الكثير على الدعم، خاصة لقطاع الزراعة الذى يحظى بأكثر من ٢٠ مليار دولار. وهكذا فالولايات المتحدة لا تلعب مباراة الاقتصاد العالمى وفقاً لقواعد وضعها آخرون(Kucik)

الأهم أن العجز التجارى الأمريكى الضخم يجعل من فكرة القوة الاقتصادية لأمريكا موضع شك. إن هذا العجز يعود فى الأساس إلى قصور الادخار المحلى، الذى يرجع إلى" الشهية النَهِمَة " لفائض المدخرات من الخارج، الذى يولد بدوره العجز المزمن فى الحساب الجارى والعجز التجارى. ومالم تتم مواجهة مصدر المشكلة التى يتمثل فى نقص المدخرات المحلية، الذى يتوقع أن يتزايد بسبب سياسة ترامب وزيادة عجز الموازنة، فإن عجز الحساب الجارى والتجارى سوف يزيد

أيضاً. هناك ارتباط قوى بين الاختلال (عدم التوازن) فى الاقتصاد العالمى، والاختلال فى الاقتصاد المحلى، الذى يعود غالباً إلى سوء توزيع الدخل. ويثور اهتمام السياسات الماكرو اقتصادية – فى الحالين – نتيجة وجود زيادة مستمرة فى المدخرات المرغوبة عن الاستثمارات المتوقعة. وكما يشير Kemal Dervis فإن استعادة التوازن للاقتصاد العالمى، يتطلب أن تحفز الدول البازغة التى تحوز فائض مدفوعات – الصين فى مقدمتها – الطلب الداخلى حتى يمكن للدول المتقدمة – الولايات المتحدة على رأسها – تخفيض العجز فى موازينها وديونها العامة، دون تهديد للإنتعاش الاقتصادى (Dervis). سيكون من مصلحة دول الفائض (الصين) أن تتبنى مثل هذه الاستراتيجية ولكن على دول العجز (أمريكا) أن تحل مشكلاتها الاقتصادية الداخلية كذلك. لن يؤدى الضغط على الشركاء التجاريين (مثل الصين والمكسيك) سوى إلى تحول الاختلال وانتقاله إلى دول أخرى فى الأغلب ذات تكلفة أعلى، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالنسبة للمستهلكين الأمريكيين (Roach). ينظر الكثيرون إلى العجز التجارى الأمريكى بإعتباره مشكلة متعددة الأطراف ومن ثم لا يمكن مواجهتها من خلال التفاوض الثنائى، مع دولة تلو أخرى. فى مواجهة قصور المدخرات واقتصاد يعانى العجز، يتطلب الأمر أكثر من مجرد "تقريع" الصين كى تصبح أمريكا عظيمة مرة أخرى. إن تحويل التجارة إلى سلاح من أسلحة الدمار الاقتصادى الشامل، يمكن أن يكون مثالاً للتخبط السياسي (Roach).

يخلص باحثون إلى أن الواقع أكثر تعقيداً، وأن حُجَج معارضى التجارة تعانى من نقاط ضعف خطيرة. من ناحية فإن للتجارة مزايا كثيرة يجرى إغفالها فى الحوارات السياسية الراهنة. على سبيل المثال فإن القوة الشرائية للأمريكيين (خاصة أصحاب الدخول المنخفضة) كانت ستصبح أضعف كثيراً بدون الواردات. ومن ناحية أخرى فإن تحدى التشغيل (العمالة) الناجم عن المنافسة التجارية قد جرت المبالغة فيه. ذلك أنه خلال الفترة التى كانت الواردات تتزايد فيها بسرعة (٢٠٠١ حتى الآن) لم ترتفع فيها مخاطر التعرض للبطالة بين عمال الصناعة التحويلية عن غيرهم من العاملين فى القطاعات الأخرى (Rothwell). وكما يشير الكاتب فإن إحدى الدراسات تذهب إلى أن منافسة الواردات من الصين، تسببت فى فقد ٢ مليون عامل صناعى فى الفترة ١٩٩٩–٢٠١١. الحقيقة أنه لن تكون ثمة مشكلة إذا صاحب هذا الانخفاض انتقال العمالة إلى قطاعات أخرى.

فهناك دلائل متعددة على أن العمال الذين فقدوا العمل فى الصناعة وجدوا فرصاً فى قطاعات أخرى كغيرهم من العمال. وحتى بالنسبة للزعم بأن منافسة الواردات، قد قلصت فرص العمل الجيدة، وهمشت العمالة ذات الأجور المرتفعة، لا تؤيده مؤشرات توزيع العمالة حسب القطاعات، الذى مال إلى التحول نحو القطاعات والوظائف ذات الأجور الأعلى. ويخلص إلى أن العولمة أصبحت شماعة (مهرباً) لتبرير وتفسير ضعف الأداء الاقتصادى واللامساواةلأنها تلقى باللوم على الأجانب (Rothwell).

– ٤ –

سيشعر المعارضون القدامى بالحيرة عند رؤية الدول التى تزعمت حركة العولمة بقيادة الولايات المتحدة قد انقلبت عليها. وقد لا يدركون الدوافع الجوهرية وراء هذه التغيرات فى أسس النظام الاقتصادى العالمى، وربما يفسرونها كخطوة إضافية فى المؤامرة العالمية. لكن الدول – وعلى رأسها الصين – التى قبلت التحدى واغتنمت الفرص تقف اليوم وهى متمسكة بالفرصة، وتملك الكثير من عناصر القوة للدفاع عن حرية التجارة وعن مكانتها فى الاقتصاد العالمى.

فى غمار المواجهة الحالية، ربما يكون لدى الرئيس الأمريكى سبباً يدعوه إلى التصور، بأنه يستطيع أن يكسب. ففى النهاية الصين – مثلاً – تبدو أكثر اعتماداً على التصدير لأمريكا من اعتماد الأخيرة على الصادرات إلى الصين، مما قد يعطى ميزة للولايات المتحدة. ولكن كما يشير بروفيسور Stiglitz " الحرب التجارية ليست مباراة صفرية ". إذ من الممكن أن تخسر الولايات المتحدة أيضاً. بل ربما تكون الصين فى وضع أفضل للرد على المحاولات الأمريكية لإيذائها. وكما يؤكد يستطيع أى شخص أن يخمن من يمكنه تحمل الألم أكثر من غيره: هل هى الولايات المتحدة، حيث عانى الكثير من الأمريكيين العاديين بالفعل لفترة طويلة، أم الصين التى – على الرغم من الأوقات الصعبة – استطاعت أن تحقق معدلات نمو تفوق ٧% ؟ (Stiglitz).

يرى Stephen Roach أن " الإدارة الأمريكية تلعب بالذخيرة الحية مما سيكون له تبعات عالمية، وليس هناك أوضح من رد فعل الصين لمحاولة فرد العضلات الأمريكية"، كما يقول إن أمريكا والصين محبوسان فى علاقة اقتصادية متبادلة. صحيح أن الصين تعتمد على الطلب

الأمريكى على صادراتها، ولكن أمريكا تعتمد أيضاً على الصين التى تملك حوالى ١.٥ تريليون دولار فى صورة سندات الخزانة الأمريكية وأصول أخرى. الأكثر من هذا، أن الصين تمثل ثالث أكبر سوق للصادرات (بعد كندا والمكسيك). من قصر النظر افتراض أن أمريكا تحوز كافة الأوراق فى هذه العلاقة الاقتصادية الثنائية (Roach).

الواضح أن الحالة الأبرز فى المواجهة التجارية هى تهديدات ترامب للصين، وأن كثيرين يرون أن الحرب التجارية ستلحق الضرر بكلا الطرفين. ولكن هناك ما يبرر الاعتقاد بأن أمريكا لديها الكثير مما يمكن أن تخسره. وتتضمن عدة مقالات قائمة إجراءات بوُسْع الصين أن تتخذها إذا قرر الرئيس الأمريكى بدء حرب تجارية. إذا تحولت الصين مثلاً من طائرات البوينج إلى إيرباص ستفقد أمريكا أكثر من ١٧٩ ألف وظيفة. وينصح البعض بأنه بدلاً من اتهام الصين بالتلاعب بعملتها والتهديد بتخريب العلاقة مع أكبر شريك تجارى على الإدارة الأمريكية تشجيع قوى السوق لإعادة توازن تجارتها الثنائية مع الصين (keyu).

إن تبعات تنفيذ أمريكا لتهديداتها ضد الصين تتجاوز المدى القصير. فهناك من يعتقد أنه على المدى الأبعد سيكون اتجاه الولايات المتحدة نحو الحمائية بمثابة "النعمة" بالنسبة للصين. لا شك أن الصعوبات التى تواجهها الصين (المديونية – تراجع التصدير – والنمو) قد يكون مستغرباً فى ظلها القول باتجاه الصين إلى مستوى أعلى فى التأثير العالمى، ولكن بسبب سياسة السيد ترامب قد يصبح أمام الصين فرصة ذهبية لحدوث ذلك. لننظر إلى انسحاب أمريكا من الشراكة الباسيفيكية، وهى أكبر اتفاق تجارى إقليمى، الذى سيسحب البساط من تحت أقدام بعض أعضائه مثل ماليزيا وفيتنام وغيرهما، ومن ثم يمنح الصين الفرصة لمساعدتهم. لقد زادت الصين بالفعل استثماراتها الإقليمية من خلال مبادرة "حزام واحد، طريق واحد"، ومن المتوقع كذلك أن تحتل الصين مكانة أمريكا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (Basu).

-٥-

لدى أنصار العولمة الكثير مما يمكنهم سَوْقَه للدفاع عنها. السياسات التجارية الجديدة، يجب أن تستند إلى رؤية بعين بصيرة لكيف تطورت العولمة وتتطور باستمرار، وليس بالنظر إلى

الخلف، وبفَهْم يعتمد على واقع ٣٠ سنة مضت. لقد قدمت العولمة أشياء جيدة للعالم، إذ بفضل التدفق العالمى للسلع والخدمات، ورأس المال، والمعلومات، والعمالة، فإن الناتج الإجمالى العالمى أصبح فى ٢٠١٤ أكبر بنسبة ١٠% (٧.٨ تريليون دولار)، مما لو كانت الاقتصادات مغلقة. الواقع أن الدول الأكثر اندماجاً فى الاقتصاد العالمى (وليس فقط الولايات المتحدة) استحوذت على القسط الأوفر من هذه القيمة المضافة العالمية. بل إن اقتصادات الدول البازغة حققت مكاسب ضخمة بالاعتماد على التصنيع للتصدير كنقطة انطلاق للنمو السريع (Lund). خلال التسعينيات كان الناتج الإجمالى لمجموعة الدول الناشئة يعادل بالكاد ثُلْث نظيره لمجموعة الدول السبع. فى ٢٠١٦ تلاشت الفجوة تقريباً (Quah). من ناحية أخرى، ساهمت العولمة فى تقليل فجوة الدخل بين الدول المختلفة. يمكن الرجوع – فى هذا الصدد – إلى تقرير التنمية البشرية الذى يصدره البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة للاستزادة من مؤشرات توزيع الدخل العالمى. لقد صاحبت حركة العولمة بداية ظاهرة " التقارب convergence "، حيث بدأت الدول النامية والبازغة فى تحقيق النمو الاقتصادى بمعدلات تفوق كثيراً ما تحققه الاقتصادات المتقدمة. ولأول مرة منذ الثورة الصناعية أخذت فجوة الدخل تضيق بين الدول النامية وتلك المتقدمة. إن "التباعد divergence" الذى وصم القرن ١٩ ومعظم سنوات القرن ٢٠ قد تحول إلى تقارب. ومع بداية القرن ٢١ اكتسبت ظاهرة التقارب زخماً، يكفى لدفع عملية اكتمال الاندماج الاقتصادى العالمى (Dervis). وكما يشير Carl Bildtفإن البشرية شهدت خلال ربع القرن أفضل فترة زمنية منذ ١٩٩٠، حيث انخفضت نسبة من يعيشون فى فقر فى العالم النامى من ٤٧% إلى ١٤%، وانخفضت وفيات الأطفال إلى النصف. لم يشهد العالم تطورات مماثلة فى التاريخ. صحيح أن التقدم الذى تحقق يعود إلى التطور العلمى والتكنولوجى، ولكنه يرجع أيضاً إلى الاندماج الاقتصادى المتزايد عن طريق التجارة والاستثمار. باختصار كانت العولمة من أهم العوامل وراء عقود من التقدم (Bildt). وإذا كانت اللامساواة قد زادت داخل الدول نفسها، فلا يرجع ذلك كله أو معظمه إلى العولمة، وإنما إلى التغيرات التكنولوجية وزيادة الطلب (والأجور) على العمالة الماهرة. على من يراجعون السياسات التجارية حالياً أن يدركوا أن العولمة تمر بتحولات بنيوية رئيسية. فى الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٧ زادت التجارة العالمية بضعف نسبة الزيادة فى الناتج العالمى، ولكن منذ ٢٠١٠ فاق معدل نمو الناتج نسبة الزيادة فى

التجارة. لقد أصبح تباطؤ التجارة العالمية هو النمط المتوقع حين تصير العولمة ظاهرة رقمي digital (Lund).

ربما يكون الشعبويون الأمريكيون قد تأثروا بكتابات Piketty ولم يتفاعلوا مع حقيقة أن العولمة قد أدت إلى تحويل مئات الملايين فى الصين والهند من حالة الفقر لينضموا للطبقة المتوسطة. إن النظرة المنصفة لنهوض آسيا تذهب إلى أن العولمة جعلت العالم أكثر إنصافاً وعدالة، ولم يعد المصير الاقتصادى للمرء معتمداً على مكان معيشته أو ولادته (Rogoff).

-٦-

هل تكفى الحجج والأسانيد التى يقدمها أنصار العولمة على النحو الذى عرضناه فيما تقدم لرجوع الولايات المتحدة عن عنادها، وتخفيف عزم السيد ترامب على خوض حرب تجارية، واستمرار تقييد الهجرة؟ هناك من يرى أن الأسباب الحقيقية وراء النكوص عن الإلتزام بحركة العولمة أبعد وأكثر تعقيداً من العوامل الاقتصادية المجردة. ثمة نظرة تغلغلت فى صميم المنطق الشعبوى مؤداها أن التزام الولايات المتحدة بالعولمة، يعنى أنها نثرت بذور تدميرها السياسى والاستراتيجى، وأن غرض "الترامبوية" ليس فقط إعادة فرص العمل إلى أمريكا، وإنما إعادة إنشاء نظام يُمَكِّنُ الولايات المتحدة من توسيع هيمنتها (Rogoff). إن تراجع فجوة الدخل على المستوى العالمى – وليست زيادة اللامساواة داخل بعض الدول – هو الذى يمثل ضغطاً شديداً غير مسبوق على النظام العالمى. هناك تباين متزايد بين ما يمكن أن تقدمه الدول الغربية، وما تطلبه الدول البازغة. تتراجع قوة محور الأطلنطى الذى كان يدير العالم ويتزايد إحساس النخب السياسية والمواطنين العاديين فى الدول المتقدمة بافتقاد الهيمنة والسيطرة على مجريات الأمور (Economist). ويشرح Jeffrey Sachs بوضوح وجهة النظر فى صراع الولايات المتحدة على بقاء نفوذها فى النظام العالمى. لقد كانت أمريكا قوة متنامية منذ بدايتها فى ١٧٨٩. حاربت من أجل ولادتها وبقائها فى القرن ١٩. واكتسبت وضع الهيمنة العالمية فى النصف الثانى من القرن ٢٠. ولكنها تواجه فى الفترة الراهنة تحديات لنفوذها من أطراف متعددة. فيما بعد الحرب العالمية الثانية قادت الولايات المتحدة العالم فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والبنية الأساسية. كان الاقتصاد

الأمريكى يمثل ٣٠% من الاقتصاد العالمى ويحتل مكانة السبق فى كل القطاعات كثيفة المهارة. نظمت ووضعت قواعد عمل مؤسسات الظام العالمى: الأمم المتحدة – بريتون وودز– مشروع مارشال – إعادة تعمير اليابان وغيرها. فى ظل هذا النظام تمكن باقى الدول من سد معظم الفجوات التكنولوجية والتعليمية والتنموية بينها وبين الولايات المتحدة. وبلغة الاقتصاديين اتجه النمو العالمى نحو التقارب بمعنى تمكن الدول الأفقر من اللحاق بمن سبقها. انخفضت مساهمة الاقتصاد الأمريكى فى الإنتاج العالمى إلى النصف (١٦%)، وأصبح الاقتصاد الصينى هو الأكبر (مقاساً بالحجم المطلق للناتج القومى (Jeffrey Sachs). هذه تغيرات حقيقية فى بنية الاقتصاد العالمى، تتطلب وصول النظام العالمى إلى نقطة توازن جديدة. ولكن – كما يرى Sachs عندما تسيطر فكرة الهيمنة على رؤية القادة تبدو نتائج التقارب واللحاق بمثابة تهديد للنفوذ الاستراتيجى. وفجأة أصبحت التجارة الحرة التى كانت أمريكا أكبر أنصارها تهديداً لاستمرار هيمنتها. ويدعو " تجار الخوف" إلى أن تغلق الولايات المتحدة حدودها دون السلع والشركات الصينية، (والهجرة المكسيكية) بدعوى أن التجارة العالمية تقلل من التفوق الأمريكى.

قبل أن يطلق السيد ترامب رؤيته ضد التجارة الحرة والعولمة كان Kemal Dervis قد كتب "العولمة هنا لتبقى". ولكنه تساءل عما إذا كانت قادرة على استمرار متوسطات دخل الفرد فى الدول المختلفة نحو "التقارب" (باعتباره رمزاً لإنجاز العولمة)، أم يعود "التباعد" بينها مرة أخرى؟ ولأن التقارب كان قد توقف فى ١٥/ ٢٠١٦ تساءل كذلك عما إذا كان هذا مسألة مؤقتة وعارضة أم أنها إشارة إلى ظاهرة قد تستمر؟ (Dervis). يلخص بروفيسور Stiglitz مشهد الوضع الراهن بقوله " قد يستطيع ترامب أن يلغى قوانين الاقتصاد المعتادة كما فعل عندما قدم نسخته من اقتصاديات الشعوذة، ولكن حينما يقود أكبر اقتصاد فى العالم الطريق إلى منطقة سياسية مجهولة فى ٢٠١٧ فليس بوسع أحد سوى إقرار الحقيقة الواضحة فى أن الأمواج ستكون متلاطمة (Stiglitz).

المصادر

- Alshin **Molavi**, Trump cannot shield America, The Washington Post: January 10, 2017
- Carl **Bildt**, Restoring Faith in Globalization, Peoject Syndicate: Feb 16, 2017

- Damian **Paletta** and Ana Swanson, Trump may ignore WTO, Chicago Tribune: March 21, 2017
- Danny **Quah** and Kishore Mahbubani, The Geopolitics of Populism, PS: Dec 9, 2016
- Jeffrey **Kucik**, and Rajan Menon, What Trump Gets Wrong, Foreign Affairs: March 8, 2017
- Jeffrey **Sachs**, Learning to Love a Multipolar World, World Affairs, Dec 29, 2016
- Jonathan **Rothwell**, Globalization: Scapegoat for Economic Problems, Gallup, Feb 27, 2017
- Jozif **Stiglitz**, Trumpian Uncertainty, (PS): January 9, 2017
- Kanshik **Basu**, America's Dangerous Neo-Protectionism, Business & Finance, Feb 13, 2017
- Kemal **Dervis**, Reflections on Progress, Essays on the Global Political Economy, Brookings Institution Press,2016
- Kenneth **Rogoff**, Why Trump cannot Bully China, PS: Feb 9, 2017
- **Keyu** Jin and Others, Trump's Economic Labyrinth, PS: Mar 10, 2017
- **Politico**, Marine Le Pen makes globalization the enemy, March 10, 2017
- Post 2016 World Order, Feb 3, 2017
- Stephen **Roach**, Trump's Gathering Trade War, SP: Dec.26, 2016
- Susan **Lund**, Adapting to the New Globalization, PS: Feb 8, 2017
- The Age of Trump, PS: January 10, 2017
- The **Economist**, The Trump Era, Nov 12, 2016
- Trump's Gift to China, Business & Finance, March9, 2017.